الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص بنوك وأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان:

مساهمة البنوك التجارية في منح القرض الاستثمار

البنك الخارجي الجزائري BEA

إعداد الطالب:
- كورات محمد

إشراف الأستاذة:
قـاسمي

الموسم الجامعي: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي منا علينا بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضله

فالحمد لله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات ومدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر

الأستاذة المشرفة:

التي لم تبخل علينا بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية.

إلى الذين حضيت بشرف الجلوس متعلما بين أيديهم

.

كل الأساتذة الذين استفدت من توجيهاتهم.

وإلى جميع طلبة العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير .

اهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيز يندا عي الله المولى عز وجل أن يحفظهما

وإلى أخي وأخواتي كل بإسمه

إلى كل من علمني حرفا وجلست متعلما بين يديه

وكل من أعانني على إنجاز هذا العمل

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

❖ خطة البحث :

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري

1- الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

1-1 ماهية البنوك التجارية

1-2 وظائف البنوك التجارية وخصائصها

1-3اهداف البنوك التجارية

2-عموميات حول قروض البنكية

2-1 مفهوم القروض البنكية

2-2 خصائص وأنواع القروض البنكية

2-3 أهداف ومصادر القروض البنكية

3-عموميات حول قروض الاستثمارية

3-1 مفهوم قروض الاستثمارية

3-2 أنواع القروض الاستثمارية وخصائصها

3-3 دور البنوك في تمويل القروض الاستثمارية

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الثالث :

1- تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري B.E.A

1-1 نشأة البنك الخارجي

1-2 الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري ومهامه.

1-3 وظائف البنك الخارجي الجزائري B.E.A

2- الإجراءات والتقنيات المستعملة من طرف البنك في منح قروض الإستثمار

2-1 دراسة ملف القرض الاستثماري و شروط منحه

2-2 عناصر دراسة ملف القرض

2-3 دراسة الحالة البنك الخارجي الجزائري B.E.A

الملخص:

قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بمجموعة من الإصلاحات التي هدف إلى التنويع في الاقتصادوالاهتمامبمختلفالمشاريعالاستثمارية خارجقطاعالمحروقات،هاتهالإصلاحاتتمكنهامنتوفيرمواردماليةلايستهان بالعراقيلالتيتقفعائقفيسبيلترقيتها،وعلرأسهاصعوبةالحصولعلىالقروضالمصرفيةوهذاماأدىإلىعدمتطور وتوسيعفيمثلهذهالمشاريع.

وهذاالوضعجعلمنالدولتقومبتسطيرمجموعةمنالبرامج، والتيترجمتفيشكلهيئاتلتنفيذسياستهاالاستثمارية من جهة،ودعمالمستثمرينمنجهةأخرى، كالوكالةالوطنيةلدعموتشغيلالشباب،والتيتساهمفيتمويلنسبةمعينةمن تكلفةالمشروع .

ويرتبطدورالهيئاتبالدورالذيتلعبهالبنوكالعموميةمنخلالتقديمهاللقروضالمصرفية،والتيتمكنالمستثمرينمنإقامة مشاريعهمالاستثمارية،ومنخلالمساهمةأحدهذهالبنوكفيتمويلالمشاريعالاستثمارية،والمتمثلفيالبنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة–لاحظناأنالنتائجالمحققةفيمجالتمويلالمشاريعالاستثمارية علىالعمومممقبول،رغمالصعوباتوالعراقيل التيتواجهالبنوك،والمتمثلةفيتعثرالقروضالمقدمة.

Résume

Algérie a connu ces dernières années de reformes visant a diversifier l économie et de intérêt dans les différents projets investissement en dehors du secteur des hydrocarbures, a la suite des reformes de leur permettre de fournir des ressources financières a laquelle il faut compter ;si elles avaient été éliminés les obstacles que se dressent sur le chemin améliore ; en particulier la difficultés d obtenir prêts bancaires et est ce qui a conduit a l'incapacité de développer et d'accroitre l'investissements dans de tels projets .

Cette situation a fais l'état d'un souligner une gamme de programmes , que ont été traduits sous la forme organismes a mettre en oeuvre sa politique d'investissement ,dune part, et le soutien d'investisseurs ,d'autre part ,banque extérieur algérien de soutien a l'emploi des jeunes ,et que contribuent au financement d'un certain pourcentage du cout du projet.

Et le rôle des organismes associes, en particulier le rôle joue pas les banquespubliques en fournissant des prêts bancaires ; ce que permet aux investisseurs.

مقدمة:

يعتبر القطاع الإقتصادي البنكي في أي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الأولى اتشجيع القطاعات الأخرى ونموها ويعتبر هذا القطاع من أهم النشاطات في أي إقتصاد .

ويعرف العالم حاليا تطورات برز نشاط بنكي كعامل فعال في الحياة الإقتصادية وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها لمختلف الأعوان الإقتصاديين وخاصة المؤسسات والأفراد الذين يحتاجون إلى الأموال من أجل تغطية إحتياجاتهم عن طريق منح القروض والإستثمار وتوظيف هذه الأموال في مختلف المشاريع بما يعود بالرقي الإقتصادي على تلك الدول وتعزيز مكانتها، ولأجل ذلك سخرت سياسات وقوانين مختلفة، ولأن عملية الإستثمار وحدها القادرة على خلق الثروة وتطوير الإقتصاد.

إن المؤسسة المالية بمختلف أنواعها دورا هاما حيويا تلعبه، وخاصة البنوك التجارية ، التي تعد أكثر المؤسسات إنتشارا وأكثرها تعاملا، مع مختلف المتعاملين الإقتصاديين في البلدان النامية أو المتقدمة على حد سواء، نلمس هذه الأهمية في الكون هذه البنوك تحوز على أكبر حجم من الودائع والاستخدامات المالية المتعلقة بالمؤسسات عموما، والتي تمنحها لمن هم في حاجة إليها من الجمهور ومقرضين ، وتوظيفها في مختلف المشاريع الإقتصادية نظرا لأهمية البالغة كان لزاما على البنوك التجارية أن تحوز على إدارة مالية لهذه وذات جودة عالية في التسيير وإتخاذ أحسن القرارات لتوجيه نشاط البنك لما يخدمه أمثل خدمة.

ومن أجل تحقيق ذلك تقوم البنوك التجارية بوضع سياسة إفتراضية وفقا للإجراءات ومعايير محكمة وكذلك قيامه بدراسة لملف القرض لتفادي أي خطر متوقع.

الإشكالية:

-ما مدى فعالية الإجراءات والتقنيات المستعملة من طرف البنك في منح قروض الإستثمار؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية بصورة واضحة وصحيحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي البنوك التجارية؟ وما اهم الوظائف التي تقدمها؟ وما مصدر تمويلها؟

-ما هو دور قرض الإستثمار في دعم وتطوير الإقتصاد؟

-ماهمختلفالدراساتالتييعتمدعليهاالبنك،والشروطالموضوعلمنحالقروض؟

- علاقة قروض الاستثمار في دعم وتكوين رؤوس الأموال الشابة؟

-ما هي الطرق المستعملة لتجنب مخاطرها؟

وبعد المحاولة وضعنا الفرضيات التالية كإجابة مبدئية على هذه التساؤلات :

-أهمالتقنياتالبنكيةوالأكثرشيوعاهيالقروض.

- منحالقرضمنأصعبالقراراتالتييتخذهاالبنكبسببالأخطارالتييمكنأنيواجههافي حالةعدمالتسديد.

-المعاييروالإجراءاتالمتخذةمنطرفالبنكلإتخاذالقرارفيمنحالقروض.

-دراسةجدوىالمشروعالإستثماريوسيلةمنوسائلضمانالنجاحللمشروع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على البنوك التجارية وكيفية تسييرها للقرض وبالتالي تحريك وتفعيل الدورة الاقتصادية بالإضافة الكيفية التي يتحصل عليها طالب القرض وكيفية التقليل من المخاطر التي يتعرض لها القرض.

*ما هي التقنيات التي يعتمد عليها البنك في منح القروض الاستثمارية وتسييره؟

* أسباب اختيار الموضوع:

-قيمة وأهمية الموضوع في وقتنا الحالي.

- معرفة الاجراءات والتقنيات التي يتخذها البنك التجاري لمنح قرض.

- أملي في العمل في ميدان البنوك.

المنهجالمتبع:

المنهجالوصفي : الذييتمثلفيالجزءالنظريمنهذاالبحث

المنهجالتحليلي : المتمثلفيالجانبالتطبيقيالذيهوبصددراسةحالة

أهداف البحث:

- معرفة أهمية ودور البنوك في التجارية في تفعيل النشاط الاقتصادي.

- قياس وتقويم وإدارة احتمال وقوع المخاطر وعلاقتها بما يتحقق من عائدات.

- دعم معارفنا في مجال تسيير البنوك التجارية.

الفصل الأول

الفصل الثاني

المقدمة:

في هذا الفصل سنتطرق الى بعض الدراسات السابقة المحلية والطرق المنتهجة فيها التي تقودنا الى تحديد كيفية مساهمة البنوك التجارية وقي منح قرض الاستثمار حي هذه الدراسات تتمحور على أفكار ومعطيات ذات أوجه تشابه وأوجه اختلاف.

الفصل الثاني :الدراسات السابقة

1-أحلامبركةرسالة ماجيسيرفعاليةالبنوكالتجاريةفيتمويلالمشاريعورقلة،2014

تتمحورالدراسةعلى مامدىمساهمةالبنوكالتجاريةفيتمويلالمشاريعالاستثماريةوضمانااستمرارهاو الهدفمنالدراسةمدىفعاليةالقروضالموجهةلتمويلالمشاريعالاستثماريةمنجهة،وعملية سيرهذهالقروضداخلالبنكمنجهةأخرى، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على أسلوب الاستقراء و الإنتاج،أمانتائجالدراسةفتمثلتفي ترددالبنكفيمساهمةالبنكيةوهذاما أعاقتقديمالقروضاقتناءعتادومواد أولية ممايصيببعضأصحابالمشاريعبالاستياء ، وعدمراحةبعضالعمالوذالكلإدراكهمبعدمجوازالرباوتحريمها ، ولقدخضعقرارالتمويلإلىدراسةمعمقةمنطرفأصحابالمشروعوهذاماجعلالمدةالفاصلةبينبزوغفكرةالمشروعتطبيقهعلىارضالواق ع،وتساهمالبنوكفيالتنميةالاقتصاديةمنخلالمنحهللقروضكونها الملجأالأخيرللتمويلبالنسبةلأصحابالعجزالمالي و عدممماسةالبنكللبيروقراطيةوذالكفيمنللقروضللأفرادوالمؤسساتالماليةالاستثمارية.

.2-**سخريكمال**: دورالبنوكالتجاريةفيتمويلالمشاريعالاستثمارية مذكرةماسترجامعةقاصديمرباحورقلة(2012-2013).

تسعى الدراسةلمعرفة ماهودورالبنوكالتجاريةفيتمويلالمشاريعالاستثمارية إنهدفهذهالدراسةهومحاولةخلقوكيفيةتفعيلنشاطاتهذهالمصاريفبحيثتعمل علىتطويرالجوانبالايجابية،وللإلمام بالبحث من جميع النواحي تم الاعتماد على الطريقة المنهجية التي تضمن ترابط أجزائه و تسلسل أفكاره معتمدين على المنهج الوصفي و الدراسة الميدانية، أمانتائجالدراسةفتمثلتفي ، مهماختلفنوعالمشروعالاستثماريإلاأنتمويلهوتقييمهيتطلبتدخلمنطرفالبنوكالتجاريةخاصةأثناءالدراسةللملف، أما فيظلالعولمةوالمنافسةوالبحثعنالاستخداماالأكثرمردوديةفالبنكيوجهجزءمنمواردهلتلبيةطلباتتمويلالأصحابالمشاريع،و سمحتمويلالمشاريعالاستثمارية فيظلبرنامجالتشغيلبتدخلالدولةمنخلالالوكالةالوطنيةلدعمتشغيلالشباب،و أنالتمويلالمتوفرمنالبنوكالتجاريةغيركافيلتلبيةالاحتياجاتالتمويليةلمثلهذهالمشاريع،و غالباما يسعأصحابالمشاريعإلىالاستثمارفيالمجالات التيتشهدقبولاكثيرا،وغيابالمشاريعذاتالمردودية وقابلةللتطويرتشجيع البنكعلىتفعيل،أمافيمايخصمشكلتمويلالمشاريعفيالدولالنامية فانهيرجعفيالمقامالأولى إلىعدمتطورالنظامالمالي بها،حيثيفتقر إلىالعديدمنأدواتالتمويلكالقروضطويلةالأجل ،وغيرهامنمصادرالتمويلالحديثة،والجزائركغيرهاتملكنظاماماليا غير متطورليوفرمصادرالتمويلالتيتتلائمواحتياجاتالمشاريعالاستثمارية ،وبالتاليفهيمرغمةعلىالتمويلمنالبنوكالتجارية ووفقالوضعيةالنظامالماليندجدأنأصحابالمشاريعالاستثمارية،مرغمةعلىالاعتمادعلىالقروضالبنكيةوالالتزامبكافة الشروطالتيتفرضهاالبنوكرغمعدمرضاالعميل.

ومنخلالتمويلنسبةمعينةمنالملفاتالمدعين،يبرزأثرالموافقةالبنكيةفيإقامةالمشروعمنعدمه،وهومايتبينمعهانعداماالتنسيقبينالوكالة الوطنيةوالوكالةالبنكية،بحيثتفرضهذهالأخيرةتمويلمشاريعكانتمقبولةمنوكالةالدعم،وهذامايتنفيالفرضيةالرابعة.

3-**دراسةمحمدعمادبساسي**: مذكرةماستربعنوان: دورالبنوكالتجاريةفيتحفيزالاستثماردراسةحالةبنكbdr وكالة ورقلة 2014

- تتمحورالدراسة عن مدىمساهمةالبنوكالتجاريةفيتحفيزالاستثمار.وهدفمنهذهالدراسةعلىالاطلاعبواقعالاستخداماالعمليلآلياتتمويلالبنوكللم شاريعالاستثماريةومحاولةإظهاروإبرازالحوافزالمقدمةمنطرفالبنوك.اما المنهج المتبع لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يتمثل من الجزء النظري و المنهج التحليلي المتمثل في الجانب التطبيقي الذي هو بصدد دراسة الحالة. وتحلت نتائج هذه الدراسة في عدمتركيزالبنكعلىالقروضالمتوسطةالممنوحةللزبائنالعاديناعتبارهاذاتربحيةللبنكومورد مستمرللأموالعلى

الفائدةالمطبقةعلىهذاالنوعمنالقروض.وملاحظةإرتفاعكبيرفيحجمالقروضالممنوحللشبابالبطالممايؤثرسلباعلىخزينةالبنك ، كون معظمهذهالقروضغيرمجديةمنناحيةالتسديد.و انخفاضحجمالمبالغالمقدمةفيإطارالقروضالعقاريةعلىالرغممنالربحيةالعاليةلمثلهذاالنوعمنالقروضباعتبارها قروضطويلةالأجل.و تتعددوتتنوعطرقالتمويلالاستثماريالتيتوفرهاالبنوكالتجاريةو تقدمالبنوكالتجاريةجملةمنالتحفيزاتقصدتحفيزالمشاريعالاستثماريةوذالكمنخلالجملةمنالقروضالممنوحة.

4-**بوريدحصورية**:مذكرةماجستير،حولدورالبنوكالتجاريةفيتمويلوهيئةالمؤسساتالمصغرة جامعةقسنطينة،السنةالجامعية (2006-2005).

- تتمحورهذهالدراسةحول دورالبنوكالتجاريةفيتمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة.

أما المنهج المتبع لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يعتمد المنهجية التي تمن تسلسل الأفكار و الهدف من هذه الدراسة

أنمهمااختلفشكلالدعملإنشاءمؤسسةمصغرةفإنتمويلهايستدعيتدخلالبنوكالتجاريةفيظلالعولمةوالمنافسةوالبحثعنالاستخ داماتالأكثرمردودية،فالبنكيوجهجزءمنمواردهلتلبيةطلباتأصحاب المشاريع.**و** فيظلالمخاطرالمرتبطةبتمويلالمؤسساتالمصغرةفإنوكالةالبنكأثبتتنجاعتهافيتمويلالمؤسساتبحيثلاتتعدى النسبةالممولةعنالحدالأقصىالمنصوصعليه.مما قديسعىالبنكالىقبولتمويلالمشروعفيالوقتالذييكونصاحبهقداستفادمنالتمويلمنوكالةبنكيةتحققمثلهذه الازدواجيةفترةاستكشافهامنالبنك.وهذاسمحتمويلالمؤسساتالمصغرةفيظلبرنامجالتشغيل،فيعدمتشددالبنكفيدراسةملفاتهذ هالمشاريعوإسقاطدراسات دقيقة عليها.

5-سعادصدقي: مذكرةماجستير،حولدورالبنوكفيتمويلالمشاريعالسياحية،دراسةحالةالبنكالوطنيالخارجي وكالة جيجل السنة الدراسية (2005-2006).

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف الجهاز المصرفي (تعريفه و وظائفه) و المنهج التاريخي الذي اعتمد في بعض النقاط كالتطور التاريخي للبنوك و تطور الخطر البنكي و

الهدفمنهذهالدراسةهوالتعريفبالإمكانياتالسياحيةالموجودةبالجزائروالوصولالىالمكانةالتيحتلهاضمنالاقتصاد الوطنيومعرفةاللآفاقالترسمتالمشاريعالسياحيةوأساليبالدعمالتستحظى بمهامتقبلالدولة.

و تجلت نتائج الدراسة في اختلافموضوعالمشروعالسياحي،إلاأنهيتطلبتمويلمنطرفالبنوكالتجارية.و نقصالاحترافيةوالبيروقراطيةالمتعلقةبصعوبةالحصولعلىالعقارالسياحي،خاصةفيمناطقالتوسعالسياحيوعدم تهيئتهم وهذاماأدىفيالكثيرمنالحالاتإلىرفضالبنكتمويلمثلهذهالمشاريعرغمأنالدولةوضعتصندوقضمانالمخاطرالقرضإلاأنهلميتمتدخل هفيتعويضالبنك في المجال السياح .

لمواجهالبنكصعوباتفيمستحقاتهذامايدلعلىاستفادةالمستثمرينمنالامتيازاتالبنكيةوغيرالبنكيةمتمثلةفي أسعارالفائدةوالمزاياالجبائية،منطرفالهيئاتالداعمة.ورغمالمشاكلالتيقدتحدثللبنكعندتمويلهلمثلهذهالمشاريعوالتيتتميزبالموسمية إلاأنهقدقامبتمويلكلالمشاريعالتيتحققتفيهاالشروطالتييتطلبهاالبنك

6-دراسةجاسرمحمدسعيدالخليل،بعنوان

:أثرسياسةالبنوكالتجاريةالائتمانيةعلىالاستثمارالخاصفيفلسطين،مذكرةماجستير،جامعةالنجاحالوطنية،فلسطين، 2004

تتمحورالدراسةمحدداتواركان السياسةلائتمانيةودورهافيادارةالمخاطروعلاقتهابالاستثمارات

لخاصفيفلسطين. فلسطينوقداعتمدالدراسةعلىالمنهجالوصفي فلسطينوقداعتمدالدراسةعلىالمنهجالوصفيو الهدف من الدراسةهومعرفةالسياسةالائتمانيةوعلاقتهابالاستثمارالخاص،كماسعتالدراسةالىغيابتأثيرالسياسةالائتمانيةللبنوكالتجارية علىالاستثمارالخاصفيفلسطين.

لخصتالدراسةالتوجيهاالجهودنحومحفزاتالطلبعلىالاستثمارمعالتوصلالىاندورالسياسةالائتمانية مرهونةبالضغوطاتالتتتحكمبالبيئةالاستثمارية فيفلسطينكماتوصلحسبتحليلالدراسةالىالدورالسلبيلهممماأثرعلىالمسارالحيف يالتمويلوتحريكعمليةالاستثماركونالقطاعمثقلبالسيولة،بلأصبح
وسيطالتسربالمدخراتالوطنيةالىالخارج،فيضلعدمكفايةالسبلالكفيلةبتحويلهنحوسياسةالتمويل متوسطوطويلالاجل.

الخاتمة:

تعتبر البنوك التجارية أهم المصادر المتاحة للتمويل لاستخدامها في تشغيل و تطوير المشاريع الاستثمارية كما يعتبر ، كما يعتبر الاستثمار إحدى العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة نمو و هي طريقة

الناجحة و مضاعفة الثروات و تحقيق جميع أهداف الاقتصادية و ذلك من خلال مشاريع الاستثمارية التي تسمح لمؤسسة و توسيع شامل و بالتالي تحقيق تنمية الاقتصادية .

و ستنطرق في هذا الفصل من مجموعة من دراسات السابقة التي من شأنها التي تساعدنا في إعداد بحثنا و كذا إيجاد نقاط تشابه في بحثنا هذا و باقي دراسات السابقة .

حيث تتمثل أوجه التشابه فيمايلي، مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية، كما تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال منح القروض كونها الملجئ الأخير للتمويل بالنسبة لأصحاب العجز المالي وعدم ممارسة البنك للبيروقراطية ومعرفة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص، أما أوجه الاختلاف فتجلت في اختلاف موقع التربص لدراسة التطبيقية وذلك لمختلف البنوك التي تمنح هذه القروض، واختلاف المنهج المتبع لهذه الدراسات.

أما دراستي فتبعت المنهج الوصفي الذي يتمثل في الجزء النظري من هذا البحث، والمنهج التحليلي المتمثل في الجانب التطبيقي في البنك الخارجي الجزائري. والنتائج المتحصل عليها تتمثل في:

- يواجه البنك مشكلة تتمثل في أن العميل يصرح لمعلومات مبالغ فيها تؤدي بالبنك إلى الوقوع في المخاطرة هو في غنى عنها، ومدة دراسة ملف طلب قرض استثمار تطول وهذا ما يتسبب في عرقلة إنجاز المشاريع.، ووجود نوع من البيروقراطية في منح القروض، واستعمال العميل لأموال القرض في غير محلها، وغير المشروع الذي طلبها لأجل استثمارها.

1- تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري.

إن حالة البنك الخارجي الجزائري مثله مثل البنوك الوطنية الأخرى يخضع إلي نفس القوانين ويقوم بعرض نفس الخاصيات كما يختص بالأولوية في تمويل التجارة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع باقي الدول وخاصة خلال السنوات الأولى من إنشائه

1-1- نشأة البنك الخارجي الجزائري .

يعتبر البنك الخارجي الجزائري ثالث تم تأسيسه تبعا لقرار تأمين القطاع البنكي بعد الاستقلال وذلك في 01اكتوبر 1967 وفقا للمرسوم رقم 204-67 وقد نشأ على خمسة بنوك أخرى

- القرض الليوني : crédit lyonnais

- الشركة العامة : Société Générale

- بنك باركلايس : Barkclays Bank

- قرض الشمال :Crédit de Nord

-البنك الصناعي للجزائر والمتوسط : Banque industrielle de l'algerie et de Méditerranée

بعد المصادقة علي القانون رقم 01-88 الصادرة في 12-01-1988 أصبح البنك مؤسسة مستقلة وفي 05 فيفري 1989 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 1.000.000.000 مليار دج وقد كان رأس مال البنك المبدئي 20.000.00 دج مقدم من طرف الدولة ويتكون البنك الخارجي الجزائري من 98 وكالة وهو يتضمن فرعين في الخارج:

- البنك العربي مابين القارات الموجودة في فرنسا **BIA**.

- البنك الغربي الاستثماري في التجارة الموجودة في ابوظبي**A.B.I.F.I**.[1]

[1]- البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة. WWW.BEA.SAIDA.DZ

1-2- الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري و مهامه.

لكل بنك هيكل تنظيمي يخصه، لذلك نجد أن البنك الخارجي الجزائري يتميز بهيكل تنظيمي خاص به يميزه عن غيره من البنوك الأخرى، لذلك سنحاول معرفة هيكلية التنظيمي ومهام كل منها :

- **رئاسة البنك** : يتضمن رئاسة البنك مدير عام الذي يقوم بوظيفتين في البنك

- رئيس مجلس الإدارة

- المدير العام

ويعمل علي مساعدة رئيس مدير عام كل من:

- ثلاثة مدراء عاملون مساعدون مكلفون بالإشراف والتنسيق بالالتزامات المالية والتنموية .

- أمين عام مكلف بالإشراف وتنسيق وسائل البنك .

- مدير المفتشية العامة وهي تختص أساسا بالمراقبة الداخلية وكذا مراقبة جميع وظائف البنك

- خلية التطهير التي تعمل على التطهير المحاسبي لفصول البنك وحسابات الزبائن .

- **السكرتارية العامة** : تقوم هذه الهيكلة مجموعة من المهام التي تتمثل فيما يلي :

- اخذ الإجراءات الأمنية

- القيام بمختلف الدراسات القانونية القيام بالتنسيق بين مختلف المديريات.

وتتضمن السكرتارية العامة مجموعة من المديريات تتمثل فيما يلي :

- مديرية الموارد البشرية

- مديرية الإدارة العامة

-مديرية الاتصالات العامة

- خلية الأمن

- **المديرية العامة:** (المساعدة الخارجية) إن المهام الأساسية التي تقوم بها هذه المديرية متعددة متنوعة والتي نوجزها فيما يلي :

- دعم التجارة الخارجية

- تمويل كل العمليات مع الخارج والسعي لتحقيق علاقات خارجية ويكون ضمن المديرية العامة للمساعدة الخارجية ما يلي :

- مديرية التمويل

- مديرية التجارة الخارجية

- مديرية المعاملات الخارجية

- **المديرية العامة المساعدة للالتزامات** : تقوم هذه المديرية بما يلي :

- الحرص علي تطبيق سياسة الالتزامات المتخذة من طرف البنك.

- الحرص و سهر على تطبيق كل ما جاءت به مديرية الشبك المركزية .

تتفرع المديرية العامة للمساعد لالتزامات إلي الفرع التالية :

- مديرية الشبكة المركزية .

- مديرية الالتزامات للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

- مديرية النزعات والدراسات القانونية .

– المديرية العامة لمساعدة التمويل : من أهم الوثائق التي تقوم بها هذه المديرية

- السعي لإعداد علاقات مع المديريات العامة للمساعدة الأخرى .

- العمل علي التأكيد علي تنفيذ القرارات التي جاءت في مختلف المديريات التابعة:

وتحتوي علي الأقسام التالية :

- الخلية التنظيمية.

- الخلية الإستراتجية

-المديرية المحاسبية.

- مديرية الخزينة.

-مديرية المراقبة والتسيير.[2]

1-3 : الهيكل التنظيمي للوكالة.

يتم تسيير الوكالة من طرف المدير ومساعده وهما يشكلان المدير العام وسكرتارية المدير

فالمدير العام يقوم بتحمل كافة المسؤوليات الخاصة بإدارة الوكالة أما مساعده فيعمل علي مساعدته ومساندته في أداء مهامه، كما يقوم في خالة غياب المدير بتولي كامل مسؤوليات الإدارة وهذا من اجل تحسين الخدمات المقدمة ويتم تنظيم الوكالة علي النحو التالي :

01- قسم الصندوق : يتضمن هذا القسم .

- قسم الشباك

- قسم التحويل .

- قسم الموارد .

- قسم الخزينة .

02- قسم المحفظة : ويضم الأقسام التالية .

- قسم الصكوك .

03- قسم خارجي يضم :

---

[2]- البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة.

- فرع خدمات الشباك .
- سحب وإيداع العملة صعبة .
- فرع الخدمات الخارجية .
- الاعتماد المستندية .
- التحصيل المستندى
- التحويل الحر.

الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي BEA :

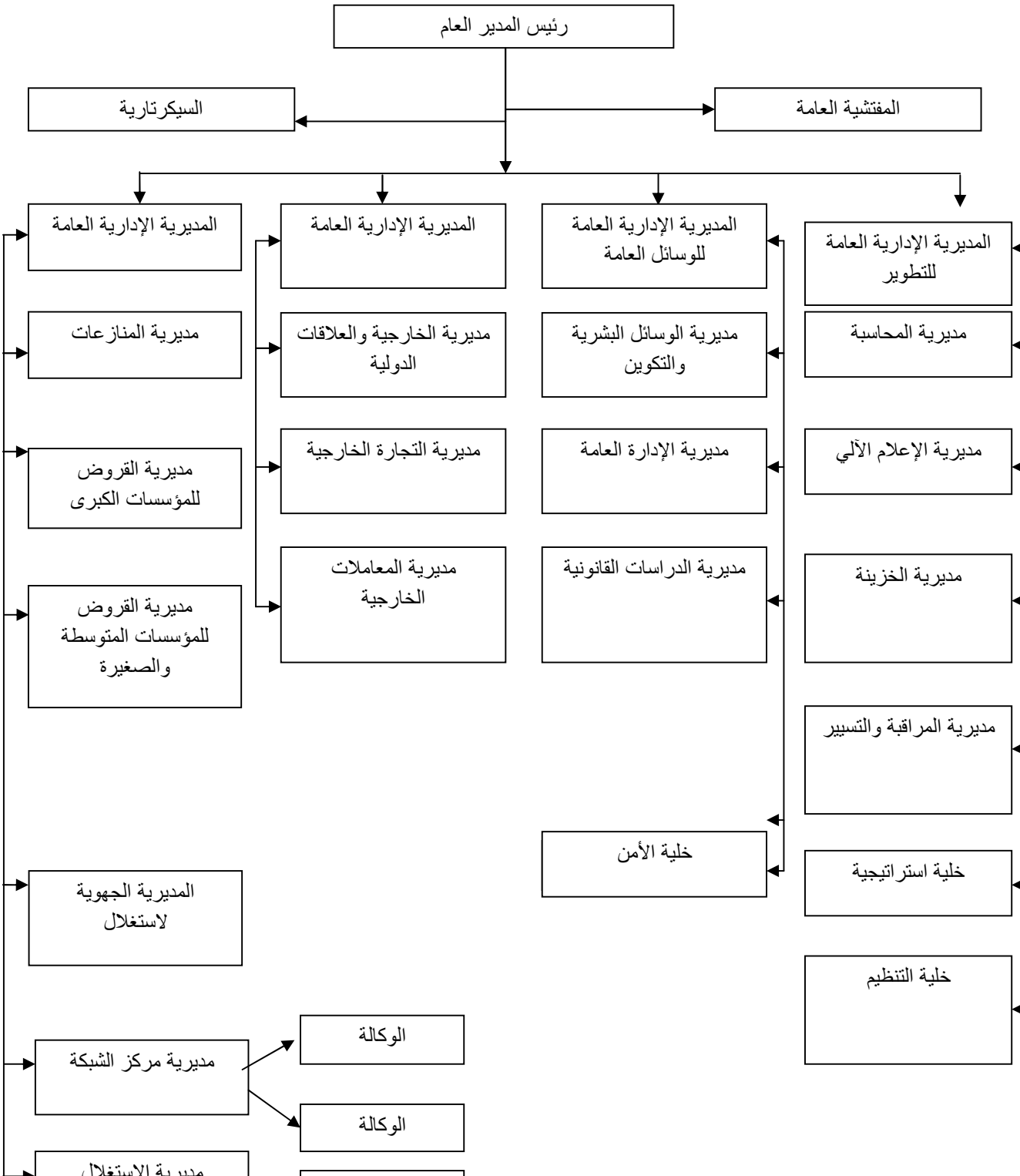

المصدر : البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة.

1-2-3- وظائف البنك الخارجي الجزائري :

الوظيفة الأساسية للبنك هي إعطاء تسهيلات للعمل على تنمية العلاقات والنشاطات الاقتصادية وتطوير العمليات التجارية والبنكيةسواء داخل أو خارج الوطن كما يتكفل بضمان العمليات التجارية الخارجية و يشارك في مشاريع استثمارية في الخارج و هذا ما يمكنه من التدخل في الأسواق المالية الدولية لجمع الأموال و كذلك القروض الخارجية كتغطية مختلف الاستمارات المشترات بالعملة الصعبة من الخارج إلى جانب هذا هناك وظائف أخرى نذكر منها :

- يقوم البنك بمنح قروض تحت أشكالها المتعددة.
- يضمن الصفقات للمستوردين و المصدرين سواء كانا أجانب أو جزائريين و قد شهدت عمليات البنك توسعا حيث أصبح لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك ، نفطال ، النقل البحري.....).[3]

[3]- البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة.

1-2/4- الهيكل التنظيمي للوكالة

يتم تسيير الوكالة من طرف المدير و مساعده و هما يشكلان المدير العام و سكرتارية المدير.

فالمدير العام يقوم بتحمل كافة المسؤوليات الخاصة بإدارة الوكالة أما مساعده فيعمل على مساعدته في أداء مهامه ، كما يقوم في حالة غياب المدير يتولى كامل مسؤوليات الإدارة ، وهذا من أجل تحسين الخدمات المقدمة للزبائن ، ويتم تنظيم الوكالة على النحو التالي :

- قسم الصندوق : يتضمن هذا القسم

- قسم الشباك.
- قسم التحويل.
- قسم الموارد.
- قسم الخزينة.

- قسم المحفظة : ويضم الأقسام التالية .

- قسم الصكوك .
- **قسم خارجي يضم :**

- فرع خدمات الشباك .
- سحب و إيداع العملة صعبة .
- فرع الخدمات الخارجية .
- الاعتمادات المستندية .
- التحصيل المستندي .
- التحويل الحر.

2-1- دراسة ملف قرض استثماري.

بعد تقديم مختلف الوثائق الضرورية من طرف المنشات والمستثمرين الراغبين في الحصول علي قرض استثماري يقوم البنك بالدراسة الدقيقة لهذه من اجل تقديم كل المخاطرة الناجمة عن القروض المتفق عليه كذا الضمانات التي تغطيها لذل سوف نتعرض خلال هذا المبحث علي نوع الملف الواجب توفيره للبنك والمخاطر المختلفة للقرض الاستثماري وكذا الضمانات الواجب تقديمها لتجنب هذه الأخطار .

2-1/1- شروط منح القرض الاستثماري

ان عملية منح القروض الاستثمارية من طرف البنوك التجارية لا تقدم إلا بتوفير مجموعة من الشروط التي تختلف درجة تقبلها من مؤسسة أخرى بسب اختلاف فير الإمكانيات في التسيير وهذه الشروط تتعلق بظروف اقتصادية او بظروف ذاتية .

- الشروط الاقتصادية : وهي تلك المتعلقة بالظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية والبنك التجاري وتحديد العلاقة الموجودة بينهما وتتمثل هذه الشروط فيما يلي : - دراسة وتابعة الأحداث السياسية والمالية : من حيث طبيعتها وتطوير أعمالها حيث تأخذ بعين الاعتبار عند تقدير المخاطر الموجودة في القرض الممنوح .

- دراسة العلاقات الموجودة بين البنك التجاري والمسير المؤسسة الاقتصادية الطالبة للقرض من خلال وضعيتها المالية من اجل تحديد سياسة القرض الواجب تطبيقها بصفة صارمة وأكيدة .

- دراسة مستوى الحزينة من طرف البنك صاحب القرار الخاص بمنح الفرض عند طلب وذلك من اجل معرفة مدى إمكانية لمواجهة الطلب .

– **الشروط الذاتية** : هي شروط متعلقة بالمؤسسة الاقتصادية المستفيدة من القرض ونذكر من بينها ما يلي :

– يجب أن تكون في تعاملها مصداقية من التعهدات ان تبقي علاقتها علي أساس الثقة .

– التأكد من القدرة القانونية لما عن طريق مختلف الوثائق المقدمة ومن القدرة التقنية من طريق إقامة زيارات و كذا إحداث مناقشات معها

.– تقديم المؤسسة الاقتصادية لوثائق محاسبة كالميزانيات لثلاث دورات متتالية والوثائق تقديرية أخرى كالموازنة التقديرية وخط التمويل وثائق خاصة بالضرائب والميزانية الابتدائية إذا كان القترض يقوم بمشروع جديد .

2–2– عناصر دراسة ملف القرض

تتضمن عملية دراسة ملف قرض استثماري مجموعة من الدراسات التي تكون مستويات مختلفة و اهم العناصر المتبعة ما يلي :

- **تقديم المؤسسة** : تتركز المؤسسة على المعلومات التالية :
- الشخصية الاعتبارية
- تاريخ الإنشاء
- تاريخ الدخول في علاقات البنك
- الطبيعة القانونية
- مبلغ رأس مال و توزيعه
- النشاط الممارس حسب القطاع و الفرع

- عنوان المقر الرئيسي للشركة و كذا وحدات الإنتاج
- المشاريع المستقبلية للمؤسسة

القروض المطلوبة : هذا القسم لا يتركز على دراسة القروض المطلوبة فقط و إنما يقارن بين الممنوحات السابقة و الطلب الحالي و ما يجب ذكره هنا

- نوع و شكل القرض
- المبالغ الممنوحة سابقا مع تواريخ استحقاقها
- الضمانات و قيمتها
- القروض المطلوبة مع تواريخ استحقاقها التقديرية
- التزامات المؤسسة تجاه البنوك الاخرى.[4]

الضمانات :إنأحسن حذر يأخذه البنك التجاري هو التأكد و التحقق من الصحة المالية للمؤسسة الاقتصادية الزبونه حيث ان الوضعية المالية الحسنة هي الصمام الأكبر عند تقديم القروض و اجتنابا للوقوع في مخاطر عدم التسديد يطلب البنك من المقترضين ضمانات من النوع الحقيقي او الشخص للتقليل من خطر دون القضاء عليه و تنقسم الضمانات المقترحة الى :

- **الضمانات الحقيقة** :

الضمان الحقيقي هي تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو الغير منقولة من الزبون و هي المؤسسة الاقتصادية كضمان للبنك التجاري في حالة الدفع و تخضع العملية تكوين ضمانات مقابل القرض إلى بعض الشروط :

- أن يكون الشيء المرهون محزون او سندات او رسالة تنازل عن الحقوق حيث يمكن ان يتم التنازل عليها لصالح البنك فهو رهن حيازي او تبقى لدى المدين و هو رهن رسمي عندما يكون مستعمل من طرفه
- استرجاع الشيء المرهون بعد سداد الدين في حال عدم سداد تغطي مهلة يوم قبل التصرف في الشيء بعد التوقف عن دفع المرهون

---

[4]- البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة.

- عند التصرف في الشيء المرهون يجب مراعاة حق الامتياز في القرض الحيازي لصالح الإجراء الإداري الجبائية الهيئات الاجتماعية و نفقات القضاء
- إن القرض المقدم مقابل هذه الضمانات لا تحسب قيمة الرهن و إنما حسب وضعية المالية للزبون أو حسب معايير اقتصادية
- **الضمانات الشخصية :**

تتميز الضمانات الشخصية بسهولة تحديد و تغطية الخطر القرض الموجود مقبل مادي فان الضمانات الشخصية يصعب بها تحديد مدى تغطية القرض

تحص الضمانات الشخصية الكافلات المتقدمة من الأشخاص إما أن تكون معنوية او طبيعية تحدد فيها أهمية ذمتهم و يحدد كذلك تغطية لخطر القرض و بالتالي تحدد قيمته على أساس الكفالة المقدمة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين تحدد قيمة القرض و مدته و هذا بعد التأكد من القدرة القانونية للشخص الطبيعي

موضوع القرض : يتعلق الأمر هنا بما يلي :

- شروط استعمال الالتزامات السابقة
- الضمانات المقترحة للقروض المطلوبة مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات السابقة
- القروض المطلوبة التي يجب تبرير بشكلها و مبلغها
- **النشاط** : يقوم بتحليل الماضي و المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة و القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة
- **الماضي** : تطور رقم الأعمال لثلاث سنوات الأخيرة و التعليق على أسباب التطور
- **التقديرات** : دراسة الملف و هذا يسمح لنا بمقارنة تطوير رقم الأعمال على طول فترة التمويل و ذلك بأخذ رقم المبيعات المحققة خلال بداية السنة كمرجع لرقم الأعمال و اعتماد مخطط الخزينة التقديرية و مخطط التمويل كأساس التقديرات
- **الإنفاق** : يتعلق الأمر بعملية التمويل و تسويق المنتوج سواء كان كما أو قيمة خلال فترة تمويله حالية أو مستقبلية كما يتعلق الأمر بوضعية المؤسسة اتجاه المنافسة و نصيبها في السوق من ذلك
- **تقييم المشروع** : يتم المشروع الاستثماري باستخدام تقنيات معنية يتم من خلالها قبول أو رفض تمويل المشروع من طرف البنك باعتباره صاحب القرار و أهم هذه المعايير .

- معيار فترة الاستيراد
- معيار صافي القيمة الحالية
- معيار معدل العائد الداخلي
- معيار دليل الربحية
- معيار متوسط العائد.[5]

2-3- دراسة الحالة تقديم قرض من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA

تمويل و توسيع المشروع الخاص بصناعة المرطبات

بعد أن تناولنا سابقا تعريف البنك الخارجي الجزائري و مختلف الجوانب المستعملة بسياسته الإقراضية لدعم دراستنا بالتعرض لحالة تطبيقية حيث تتعلق هذه الحالة بمؤسسة لإنتاج المرطبات تقدمت بمشروع استثماري يتعلق بتوسيع إنتاجها لمرطبات لذلك سوف نتعرض أولا للدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع ثم ننتقل بعد ذلك لتقييم البنك المشروع لندعم أخيرا هذه الدراسة باستعمال المعايير السابقة لتقييم مشروع استثماري

تقديم المؤسسة : هي عبارة عن وحدة صناعية لإنتاج المرطبات تدعي DELICE تأسست بتاريخ 21ماي2010 تقع هذه المؤسسة بولاية سعيدة يتميز هيكلها القانوني في كونها شركة ذات مسؤولية محدودة EURL ذات الشخص الوحيد

تقديم المشروع : يتعلق الأمر بتوسيع صناعة وإنتاج هذه المرطبات من طرف مختص في مجال هذه الصناعة كان ينشط في إنتاج هذه المرطبات بطريقة تقليدية ونظرا للتزايد حجم الطلب على هذه المنتوجات وارتفاع تكاليف إنتاجها وصناعتها قرر صاحب المشروع توسيع مشروعه

يجب أن يتناسب هذا المشروع مع متطلبات المجتمع والذي يتضمن بصفة دقيقة الأهداف التي تسعي إليها السلطات العامة من اجل تنمية وتطوير الاستثمارية فيعمل هذا المشروع علي تلبية الطلب المتزايد للمنتجات ولتحقيق ذلك يقوم بتقديم هذه المنتوجات بنوعية جيدة وكل هذا باستعمال تجهيزات إنتاج متطورة

التمويل والتسويق : الموارد اللازمة في عملية إنتاج هذه المنتوجات تتمثل فيها يلي:

- سكر، كراميل

[5]- البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة.

- شكولاطة، ملون
- هذه المواد المتوفرة لدى المؤسسات الوطنية ومختلف التجار الخواص حيث أن هذه المواد الأولية إما تكون منتجة محليا أو مستوردة
- شروط الدفع تتوقف على الأعمال المحققة وجدية الزبون
- مدة القرض الممنوحة هي 07 سنوات مع وجود سنتين سماح حيث تتراوح هذه المدة من سنة 2010 إلي غاية 2016
- عملية التسديد لإقساط القرض تتم كل سداسي

تكليف المشروع[6]:

البيان	المبلغ
- التكلفة البدئية	- 1040000 دج
- الأراضي	- 210000 دج
- المباني	- 4500000 دج
- تجهيزات الإنتاج	- 8800000 دج
- معدات النقل	- 600000 دج
- معدات أخرى	- 850000 دج
- احتياجات رأس المال الابتدائي	- 500000 دج
المجموع	16.900.000

المصدر : وثائق عن المؤسسة المقدمة للبنك

- الضمانات المقترحة : يقدم الشركاء كل الضمانات و الكافلات الضرورية لتغطية القرض البنكي وهي :
  - رهن عقاري
  - رهن حيازى لتجهيزات الإنتاج

[6]-مصدر وثائق عن المؤسسة المقدمة من البنك

- كفالة تضامنية للشركاء
- ضمان التامين متعدد الأخطاء

تحليل المشروع : ان عملية تحليل هذا المشروع ترتكز علي النقاط التالية :

- **فترة الإنتاج** : إن عملية توسيع إنتاج المرطبات وحدها كافية لاستقبال 20منصب شغل
- **الخدمات** : تتمثل هذه الخدمات في مصارف النقل الصيانة إصلاح تجهيزات الإنتاج والمبني تجهيزات التبريد وكذا كل سداسي
- **تقيم المشروع** : من اجل التطرق إلي تقييم المشروع يجب تقديم الفرضيات اللازمة لهذه الدراسة
- التدفقات النقدية الصافية المحققة في كل سنة خلال كل المدة
- التكلفة المبدئية للمشروع
- مدة الحياة

من اجل الوصول إلي القرار الأمثل يجب استعمال تقنيات التقسيم التالية:

- طريقة فترة الاسترداد
- طريقة صافي القيمة العالية
- طريقة مؤشر الربحية
- طريقة معدل العائد الداخلي
- طريقة متوسط العائد

- من اجل دراسة ذلك نستخدم الجداول التالية :

01/ الدراسة قبل عملية التمويل[7] :

[7]-وثائق مقدمة من البنك BEA

التدفقات النقدية الداخلية والخارجية قبل عملية التمويل :

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموارد (01)	00	28500	34450	37250	41800	145410
طاقة التمويل الذاتي		28500	34450	37250	41800	46210
تعويضات الاستثمار						84100
تعويضات احتياج رأس مال العامل						15100
الاستخدامات (02)	165000	110-	16650	8310	16450	12400
الاستثمارية	160000	00	00	00	00	00
قسيمة الأرباح	00	00	5000	5000	00	00
تغير رأس المال العامل	5000	110-	11650	3310	16450	14200
تدفقات نقدية(01)- (02)	165000-	28610	17800	28940	25350	133080
التدفقات النقدية المتراكمة	165000-	136390-	118590-	89650-	64300-	68710
التدفقات المخصوصة	1.00	1.07	1.13	1.21	1.29	1.37
التدفقات النقدية المخصوصة	165000-	26164	15694	23958	19705	97081
التدفقات النقدية المخصومة المتراكمة	165000-	138136-	122443	98485-	78780-	1802

يوضح لنا الجدول التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية من خلال الموازنة والاستخدامات خلال العملية الإنتاجية

01- فترة الاسترداد :PR

السنوات	01	02	03	04	05
التدفقات النقدية	28610	17800	28940	25350	133080

التدفقات النقدية المتراكمة	13639 - 0	1185 - 90	896 - 50	343 - 00	68710 -

ولدينا المدئية للمشروع هي 165000دج

من الجدول نلاج ضان استرجاع قيمة القرض تكون حلال السنة الخامسة من حيات المشروع وبما ان التدفقات النقدية المتجمعة في بداية السنة الخامسة تصبح موجودة ونتيجة لذلك فان :

حساب القيمة الحالية الصافية : VAN

VA

VAN =

VAN = [

نلاحظ أن القيمة الحالية الصافية للمشروع يمكن اعتبارها في حكم القبول المبدئي لان الاستثمار يعتبر مربحا

03 – معيار معدل العائد الداخلي :TIR

القيمة الحالية الصافية	معدل الخصم
NAV = + 128302	% 06.5
NAV = + 2981.82	% 09
VAN=-2633.98	% 10
VAN=-13082.61	% 12

من الجدول نصل إلي معدل العائد يقع بين معدل الخصم 9% و10%

04- حساب معدل العائد الداخلي : TIR

النتيجة هي أن TIR هي اكبر معدل الخصم الذي يساوي 09.50% ونستطيع القول أن المشروع مربح

05- حساب مؤشر الربحية:IR

نلاحظ أن مؤشر الربحية يفوت الواحد ومنه المشروع مربح

06- حساب متوسط العائد : TMR

$$TMR =$$

نلاحظ أن متوسط العائد موجب هو أكثر من معدل الخصم 25.18 ومنه المشروع مربح

(IV/ 2)جدول الموارد والاستخدامات بعد التمويل[8] :

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموارد (01)	165000	27100	20250	33050	37600	143100
رأس مال العامل		27100	30250	33050	37600	43900
رأس مال	5000					84100
الحساب الجاري الاجتماعي	80000					15100

[8]-وثائق مقدمة من البنك BEA

قروض بنكية	80000					
تعويضات الاستثمار						84100
تعويضات احتياج رأس مال العامل						15100
الاستخدامات (02)	165000	110-	16650	24310	52450	120400
الاستثمارات	160000	00	00	00	00	00
خدمات القروض	00	00	00	00	00	00
قسيمة الأرباح	00	00	5000	5000	00	00
تغير احتياج رأس المال العامل	5000	110-	11650	3310	16450	12400
الحساب الجاري الاجتماعي					20000	60000
تدفقات نقدية 1-2	5000-	27210	13600	8740	14850	22700
التدفقات النقدية المتراكمة	5000-	22210	35810	44550	29700	52400
التدفقات المخصومة	1.1	1.1	1.21	1.33	1.46	1.61
التدفقات النقدية المخصومة	5000-	24736	11240	6566	10113-	14095
التدفقات النقدية والمتراكمة	5000-	197360	30976	37543	27400	41450

يوضح لنا الجدول الموارد و الاستخدامات بعد القيام بعملية التمويل فبعد هذا التغير في المؤسسة عن طريق الحساب الجاري لصاحبشركة وكذا القروض القرصية الأجل .

01- حساب فترة الاسترداد :RP

هي الفترة اللازمة لاسترجاع المستثمر خلال مدة حيات المشروع فمن الجدول نلاحظ ان استرجاع قيمة القروض كانت خلال الأولي من حياة المشروع

فالتدفقات التقليدية الصافية خلال السنة الأولي بلغت 27210 وبهذا فانها تكلف المشروع

02- **حساب القيمة الحالية الصافية** : VAN

$$VAN = \frac{C}{(1+$$

$$16500\ VAN = [\frac{27210}{(1.1)^2} + \frac{13600}{(1.1)^2} + \frac{8740}{(1.1)^2} + \frac{14850}{(1.1)^2} + \frac{22700}{(1.1)^2}]-$$

VAN = 26.863.85 +15693.53 +23957.95 +19705.14 +97081.45]-165000

VAN=414950

نلاحظ إن القيمة الحالية الصافية بغد القيام بعملية التمويل ارتفعت وبالتالي فهي وضعية جيدة للمؤسسة

03- حساب مؤشر الربحية : **IR**

9.29 IR=

ما ان مؤشر الربحية من الواحد واكبر من المؤشر قبل عملية التمويل فان المشروع علي تحقيق الربح

04- معيار معدل الداخلي[9] :RIT

القيمة الحالية الصافية	معدل الخصم
NAV = + 41495	% 10
NAV = + 82100	% 100
NAV = + 6181.55	% 300
NAV = + 2869.22	% 500

[9]- مصدر من إعداد الطالب

NAV = + 32.4	% 600

من الجدول نصل إلي معدل العائد يقع بين معدل الخصم 500% و600%

05– حساب معدل العائد الداخلي : RIT

(x-1)= -32.41086.9

x = -32.42981.82 x-1086.9

x = 500 * %97 X

TIR=500*97%

06– حساب متوسط العائد : TMR

TMR = مجموع hsac-WOLF / فترة حيات المشروع x100

التكلفة المبدئية للمشروع

RMT = 66.36

نلاحظ ان متوسط العائد اكبر من معدل الخصم وبالتالي المشروع مربح

القرار النهائي :

نلاحظ من خلال الدراسة السابقة انه رغم الأهمية الكبيرة لها المشروع وذلك لما له من تأثر علي الناحية الاقتصادية والاجتماعية حيث انه يعمل علي الزيادة في المنتوجات الوطنية بدلا من القيام باستيرادها من الخارج بتكلفة ناهضة كما إن عملية توسيع إنتاج المرطبات هذه يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وكذا تموين مختلف مناطق الوطن بهذه المرطبات ذات النوعية الجيدة

كذلك نلاحظ بأنه رغم الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة وكذا بالرغم من مختلف معيار التقسيم سواء قبل التمويل أو بعد إلا أن البنك قرر عدم تمويله للمشروع لان نسبة مساهمة البنك في المشروع تفوق نسبة مساهمة المؤسسة و السبب الرئيسي الذي أدى إلى رفض منحه القرض هو كون أن المؤسسة لديها ديون اتجاه مورديها و كذا اتجاه المؤسسات الاقراضية لم تستطيع الوفاء بها يوم استحقاقها و هذا راجع إلى مرورها بعسر مالي توصلت إليه المؤسسة المالية اثناء دراستها لميزانيتها إن اختلاف السياسات والاتجاهات الإستراتجية للمؤسسة إلى اختلاف طرق التمويل من اجل سد حاجياتها من الموارد المالية ويعتبر البنك المصدر الأساسي والرئيس للقيام بهذه العملية

فبعد عملية تقديم طلب القرض من طرف المؤسسة إلي البنك يقوم هذا الأخير بالدراسة الواعية لهذه المؤسسة وسياستها الائتمانية وذلك من خلال إتباعه مختلف التقنيات والوسائل وبعد الدراسة الواعية لطلب يقرر بعد ذلك البنك بالقبول او الرفض استنادا الى النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسات القائمة .

خاتمة

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الخارجي الجزائري من جهة ومن جهة أخرى تعرفنا علي مكونات المرموقة والتي اجتلها البنوك مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك الجزائرية التي تسعي الي تبوء ما تبوءه بالإضافة إلي ذلك تطرقنا إلي أهم وظائف من خلال الدور التمويلي الذي يقدمه لمختلف العملاء وبالخصوص المؤسسات الاقتصادية والتي لها دور هام في الاقتصاد الوطني حيث يعتبر التمويل البنكي بالنسبة لها بمثابة العصب الرئيسي من اجل مواجهة المنافسات والتصدي لأي مستجدات جرا تأثير المحيط الخارجي.

ومما سبق فان البنك من خلال دراسته لملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا علي عنصرين هما كالضمانات المقدمة من طرف العميل بالإضافة إلي تحليل الوضعية المالية للمؤسسة حيث ان هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك وقبول القرض بقيمة يعتمد أساسا علي النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة فكلما كانت هذه النتائج ايجابية كلما تضاعف احتمال قبول القرض.